مفاوضات الادارة الذاتية . فالبند الرابع من الوثيقة التي قدمهاب غن لكارتر، حدد ان الأمن الداخلي والخارجي ، اضافة رورالى ملاحقة [الفدائيين] ، سيبقى ضمن صلاحيات اسرائيل المطلقة . ولكن الولايات المتحدة تحتج على هذا البند ، وتطالب بمناقشة القضايا الأمنية في اطار لجنة أمنية خاصة (و.إ.إ . ، العدد ٤٥ ، ١و ٢/٥/٩٨٠(، ص ١٠) وكذلك يسود الخلاف حول نقل الصلاحيات من الحكم العسكري الى مجلس الحكم الذاتي. فاسرائيل تعتزم نقل ٨٠٪ من هذه الصلاحيات ، بينما تطالب مصر بنقلها كاملة ـ أما الـ ٢٠٪ التي يدور الجدل حولها ، فهي تعادل ، من حيث أهميتها ، الـ ٨٠٪ التي قبلت اسرائيل بانتقالها للمجلس (**المصدر نفسه** ، ص ٢ =) .

كما عارضت اسرائيل تشكيل لجنة خاصه لبحث القضايا الامنية المتعلقة بها . وتقول المصادر الاسرائيلية أنه بعد موافقة الطرفان على مناقشة القضايا الأمنيه ، طالبت مصر بتشكيل لجنة خاصه لهذا الغرض . وقد رد مصطفى خليل على معارضة اسرائيل لهذا الاقتراح بقوله : « أنه لا يفهم سبب معارضة اسرائيل لتشكيل لجنة مشتركة تعالج القضايا الأمنية ، بعد ان تم تشكيل لجنتين احداهما اقتصادية والأخرى قانونية » . ويبدو ان الطريق التي عثروا عليها لحل هذه الاشكالات ، هي مناقشة الموضوع في اطار لجنة غير رسمية . وتمت الموافقه على ذلك بعد أن مارس المصريون ضغوطاً مختلفة ، مثل تجميد نشاطات لجان العمل ولجان أخرى ، واصرارهم على مناقشة قضية الأمن . وتشير المصادر الاسرائيلية الى « ان جميع تلك الضغوط هدفت الى تحقيق تنازل ما من جانب اسرائيل . وانه ليس مستبعداً ان تكون مصر راغبة في ابراز قوة اصرارها على التمسك بمبادئها ، مما سيوفر لها مبرراً للاستمرار في المفاوضات الى ما بعد تاريخ السادس والعشرين من آيار » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٥٠ ، ٧و ٨/٥/١٩٨٠ ص ٤) .

أما بالنسبه لموضوع القدس ، لا سيما المطالبة باشتراك سكانها في الانتخابات لمؤسسات الحكم الذاتي ، فان اسرائيل تقوم باعداد حل وسط لذلك ، بحيث يسمح ةاشتراك سكان القدس الشرقية في إقامة مؤسسات الحكم الذاتي « بصورة ما » ، بشرط ألا يؤثر على مسألة السيادة الاسرائيلية عليها . وكذلك لا يزال الخلاف على أشده حول وضع المستعمرات الاسرائيليه في المناطق المحتله ، ولهذا السبب تقوم اسرائيل الآن بالبحث عن صيغة قانونية للمحافظة عليها ، وهناك من يبحث في اسرائيل ايضاً في سن قانون يسمح بمصادرة الاراضي بهدف استخدامها من قبل تلك المستعمرات ، ويترأس هذه الحملة وزير الزراعة الاسرائيلية ، ارييئيل شارون . ولكن هناك من يعارض هذه المطالبة في الوقت الحاضر ، نظراً لما ستسببه من مشاكل لاسرائيل لدى الرأي العام العالمي وكذلك الى توتر لدى السكان العرب في الضفه الغربية . (« **هارتس** » ، ٢٢/٤/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، أشارت بعض المصادر الاسرائيلية الى نقاط الخلاف والاتفاق بين المصريين والاميركيين بالنسبه للحكم الذاتي . فقد تحدث اريئيل غيناي (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٣/٤/١٩٨٠) ، عن هذا الموضوع فقال : هناك اختلافات هامة بين موقفي السادات وكارتر ، خصوصاً ان السادات يرغب في نقل كافة صلاحيات الحكم العسكري الى ادارة الحكم الذاتي ، في حين يميل الاميركيون الى الأخذ باقتراح اسرائيل الذي يدعو الى تقسيم الصلاحيات الى ثلاث فئات ، قسم منها ينقل للفئة الاولى وهي مؤسسات الحكم الذاتي ، وقسم يبقى بأيدي اسرائيل ، والقسم الثالث يكون مشتركاً بين الطرفين . ولكن الاميركيين لا يوافقون على ان تبقى بأيدي اسرائيل الصلاحيات التي تطالب بها . وهناك من يشير الى ان الاميركيين يسعون الى تجنب احداث انطباع لدى اسرائيل بأن هناك إئتلافاً اميركياً ـ مصرياً ضدها ، وذلك حتى لا تتشبث وتتعنت في مواقفها ، وان اميركا ستسعى الى القيام بمهمة « الوسيط العادل » . ومع هذا ، فانها ستطرح افكاراً خاصة بها لشق الطريق . وتدعي المصادر الاسرائيلية ان وجهة النظر الاميركية قريبه جداً من وجهة النظر المصرية في ثلاث نقاط رئيسية هي :

١ ـ وجوب مشاركة سكان القدس العرب في انتخاب مؤسسات الحكم الذاتي . ويقول الاميركيون ان هذا لن يؤثر على وضع القدس . فعلى أية حال ، فان السكان العرب في القدس يحملون الجنسيه الاردنية . ولكن اسرائيل تخشى من ان يؤثر هذا الاشتراك على وضع القدس ، وفي هذا المجال يؤيد اليهود في الولايات المتحدة رأي بيغن .

٢ ـ اعتقاد اسرائيل ان باستطاعة حكومتها فقط